

UNIVERSITY LIBRARIES

جامعة الملك سعود
King Saud University

مؤن المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم : ٦٤٩٢ في ١٣/١١
العنوان : المخطوطات وأجوبتها
المؤلف : الميرزا محمد باقر
تاريخ النسخ : ١٢٤٧ هـ
اسم الناشر : عبد الله بن محمد
عدد الأوراق : ١١
ملاحظات :

Copyright © King Saud University

المغالطات وأجوبتها، للبرزنجي، حسن الحسيني - كان
١٦٠
٢٠٠ ب
حيا قبل سنة ١٣١٣هـ، بقلم عبدالسميع الجناري
سنة ١٣١٣هـ

١١ ق ٩ س ٢١×٥٥ رسم
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، بأولها شعر باللغة
٦٤٩٢
الفارسية.

١- المنطق ٢- المؤلف ٣- الناسخ ج - تاريخ
النسخ.

Copyright © King Saud University

١٤-٨-٢-١٩

٨-١٢١٣٥

حرفی

جلوه برین نقشه نیم نماند و بنیوه

بلکه در این کمال بدلیل با معنی

و در عید بر نشان زلف کوزه دل

میرد بار و عید و حالت کوی دل در بنیوه

مردود زلفی دور آتش در بدین

آر غنچه با و چای و سر کز بنیوه

شوق زلفی که بر و نشاند و کوی دل

آر و حلت کز آینه شود کز بنیوه

خط مهر زلف خال قمر ملکه در

نقش او مهر با و قمر زلف با بنیوه

در آن سر جود و در کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

دل آن سر جود و در کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

در آن سر جود و در کز بنیوه

دل آن سر جود و در کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

کعبه بخت خست کز بنیوه

بسم الله الرحمن الرحيم

الفائدة الثانية في القيود اللطيفة في الالفاظ والادبي

العميقة عن الاعمال **اعلم** ان المعالطة اما ان تكون

عامة ولم يات عمل كل واحد من المتخاصمين في الزام الاخر

او خاصة اما بالعلل او بالسائل وفي ذكر كل واحد منهما

الاول المعالطات التي يمكن اثبات كل طرف بها منها

مدعانا ثابت **لان** لو كان غير مستلزم لارتفاع **النتيجة**

امر واحد في نفس الامر يلزم وجوده والمقدم حق والثبات

شبه اما الملازمة فلان المدعى لو لم يكن مستلزما لارتفاع

امر واحد في نفس الامر يلزم وجوده اذ لو كان عتقا ثابتا

في نفس الامر لكان وجوده مستلزما لارتفاع امر واقع وهو

عدم عدم الاستلزام على غيره

وهو عدمه والتقدير ان وجوده غير مستلزم لارتفاع واقع ٣

وهذا ثبت ان المدعى لو لم يكن مستلزما لارتفاع امر

واقع يلزم وجوده واما بيان تحقق المقدم وهو كون المدعى

غير مستلزم وجوده لارتفاع امر واقع فلا بد لو كان وجوده

مستلزما لارتفاع امر واقع لكان وجوده مستلزما للاستلزام

والثبات باطل لانه لو كان وجوده مستلزما لارتفاع الامر

لكان عدم استلزام رفعه الواقع مستلزما لعدم المدعى

النتيجة وقد بينا ان عدم استلزام رفع الواقع مستلزم

لوجوده وهذه مغالطة حسنة لا يكتف غلط الا لو

الالباب **حلها** لان ان وجوده لو كان مستلزما لرفع

عدمه للزم خلاف المقدم لانه استلزام رفع الواقع في

نفس الامر على هذا التقدير فلو قلنا ولو قيل نحن نثبت



هكذا لو كان المدعى غير مستلزم وجوده لارتفاع امر واقع
 لاذ نفس الامر على تقدير يلزم المدعى والقدم حتى وانما
 مثل ما الملازمة فلما حار ما بين حقيقة المقدم وهو كونه
 المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع لاذ نفس الامر ولا
 على تقدير فلا لانه لو كان مستلزما لارتفاع امر واقع في نفسه
 الامر على تقدير لكان مستلزما لهذا الاستلزام وينعكس عليه
 النقيض لان عدم هذا الاستلزام مستلزم لوجوده وهو
 قلنا لا يتم ان عدم الاستلزام وحده مستلزم لوجوده
 بل عدم استلزامه في نفس الامر وعلى تقدير عدم استلزامه
 في نفس الامر وعلى تقدير فلا يلزم الخلق فبالمثل وكذا
 لو قيل لو كان المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع على تقدير

اشارة الى مقتضى
 المستلزم ان يكون

على تقدير اصله لا يلزم وجوده لا يمكن اثبات المقدم لانه يجب ان
 يقال المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع على تقدير اصله لانه لو كان
 مستلزما لارتفاع امر واقع على تقدير من التقادير يكون مستلزما لهذا
 استلزام وينعكس بعكس النقيض الى ان عدم هذا الاستلزام مستلزم
 لعدم المدعى والتقدير ان عدم هذا الاستلزام مستلزم لوجود المدعى
 ههنا قلنا لا يتم هذا بالتقدير ان عدم الاستلزام على تقدير يستلزم
 وجود المدعى لان عدم الاستلزام على تقدير التقادير يستلزم وجود
 المدعى فلا يلزم الخلف **منها** اجتماع النقيضين وارتفاعهما
 واقع والا يصدق احد النقيضين مع كونهما الاخر وذلك في

لان صدق احدهما موقوف على كذب الآخر اذ لو لم يكن ينسب

صدقه وكذا ان كذب الآخر موقوف على صدقه اذ يستلزم كذبها

صدقه فيلزم الدور والافلاحة صدق احدهما مع كذب الآخر فلا

اجتماعهما وارتفاعهما **حلتها** صدق احدهما وكذب

الآخر اما يكونان معا فلا يتوقف شيء على الآخر فلا يلزم ما نلزم

منها كل من قال ان الاثنان جرحا لبيان جرحه فيقال بانه جرح

فهو صادق في كل من قال بانه الاثنان جرحا فهو صادق **حلتها**

ان اراد بقوله كل من قال بانه جرحا فهو صادق انه صادق في جميع جراح

فلازم صدق الجميع وان اراد بانه صادق في ان الاثنان جرحا فيكون

فيكون النسيم قولنا كل من قال ان الاثنان جرحا فهو صادق في انهم فلا

نزاع فيه **منها** الجزء الذي لا يتجزأ موجود لان الشيء الذي لا يتجزأ

معدوم ما فهم اما ان يحصل في ان وجوده والآن لم اوف غير ان

وجوده لا جاز ان يحصل في ان وجوده والآن لم اجماع النقيضين

بل يحصل غير ان وجوده ولا يجوز ان يكون بين الاثنين زمان والا

لزم ارتفاع النقيضين في ذلك الزمان واذ لم يكن بين الاثنين زمان

يلزم تنال الامتياز فيكون الانسان مركبا من اجزاء لا يتجزأ والزمان منطبق

على المركب فيلزم تركب المركب من اجزاء لا يتجزأ والمركب منطبق على المنة

فيلزم ان يكون تركب المنة من اجزاء لا يتجزأ ويعتق الجزء **حلتها** حلتها

ان العدم ليس ان الوجود قد يكون في ان آخر غير ان الوجود قلنا لا

لم لا يجوز ان يكون ابتداء العدم في زمان ابتداء وذلك الزمان الآن

الكل كان الوجود في روح لا يلزم تسامح الآفات **هنا** الواجب

اثبتين والا فكل واحد منهما غير واجب ذلك لانه لو كان الواجب اثبتين

فلا يخفى اما ان يكون بينهما ملازمة او لا فان كان بينهما ملازمة يكون

الملازمة متفردا الى اللازم اذ ينتفي المعلوم عن انتفاء اللازم

لان احدى المتفردات الاخر لا يكون واجبا وان لم يكن بينهما ملازمة

جاز ان تفكرا احدى عن الاخر ولا تفكرا انما يتمم بانتفاء احدى

فيكون احدى المتفردات فلا يكون واجبا **حلها** لو لم يكن بين

بين اثبتين ملازمة يلزم جواز ثبوت ما هو المقدم غير متبع

لما هو اللازم لان يكون احدى ما تابعا مع انتفاء الآخر اذ لو

الات تابعا لثبوت كونه الحاد فالحق مع امتناع تحقق احدى

بدون الآخر قلنا لا اخفى من الاول اذ من وجده المقدم بدون

الثاني يكون المقدم غير متبع له في غير محسوس العام لا يلزم انما

هنا المتنعفات والمعدومات موجودة في الخارج اولاد

التقديرين يلزم الخ اما ان لم يكن تابعا يكون نقضه هو الوجود

تابعا فيلزم تحقق الوجود للمتنعفات والمعدومات حالة العدم فيلزم

اجتماع النقيضين وان كان تابعا يلزم ان يكون المتنعفات

ما اذا لم يكن فلا يخفى ان يكون عدما تابعا في الخارج

والمتعدية ثابتة والا امتنع قيام الثابت بها واذا كانت ثابتة يلزم

اجتماع التقيضين ايضا وحسب قولنا اما ان يكون اللازم

ثابتا في نفس الامر لم يكن فان كان ثابتا يلزم ثبوت المنهني في الوجود

وان لم يكن ثابتا وهو لازم لعدم المنهني والمعدية يلزم انه يكون

المنهني والمعدية منفصلين **حلهما** سلمنا ان عدم ما ثابت

لكل لانه في قيامه بالمعوم وانما يمنع ان لو كان ثابتا وجوده

واما اذا كان عدميا فلا **عنها** الا ان السبب في اذ بصرفه

قولنا الا ان فاطم من حيث هو فاطم ولا شيء من الناطق من حيث هو

فاطم محض نتيجة ان الاشارة بسبب محض **حلهما** الصغر كاذبة ليس في قبحه
زيادة

في ذلك لا يدخل في الحمل اذا الاشارة فاطم معتم لانه فاطم من

حيث هو فاطم **عنها** الجزء لا يتغير بوجوده لان اقل الحركة

التي هي بقية السكون الدائم لا يمكن ان يكون متغيرا او لم يكن متغيرا

لا جواز ان يكون متغيرا والا لما كان هو اقل الحركة بل الاقل هو يكون

جزءه ههنا وان لم يكن متغيرا فالحركة اذا الحركة بهذا القول

من الحركة لا يجوز ان يكون متغيرا اذ لو كان متغيرا كانت الحركة

الانفسية نفس الحركة الا ان في الحركة ايضا متغيرا وقد بينا اننا

غير متغير ههنا وان لم يكن القول المقطوع من المتغير متغيرا

يلزم الجزء **حلهما** لانهم ان اقل الحركة متغيرا فالحركة

على المسافة فالحركة المقطوع على المسافة بهذا القول

تقرضت منقسمه الى غير الزاوية **فهي** الجنس الطبيعي بمنع وجود

في الخارج لانه متوقف على نفسه وما يتوقف على نفسه ممنوع في الخارج

وانما قلنا كذلك لانه متوقف على احد انواعه اذ لو لم يوجد في احد انواعه

لا وجد الجنس أصلا لكن كل واحد من انواعه متفكر اليه لا فقار الكل الى

الجزء فليزم توقفه على نفسه **حلتها** الجنس الطبيعي محتاج الى الفصل

احد انواعه والتمسك الى الجنس النوع لا في كل انواعه فلا يلزم توقف

على نفسه **فهي** كل موجود واجب لانه اذ كل موجود موصوف

اولا بان يكون واجبا والامكان العام واجبا لثانيه

فالوصف اول بان يكون واجبا لان ما يتوقف عليه الواجب اول

اول بان يكون واجبا وانما قلنا ان الامكان العام واجبا لثانيه لانه

مفروض على يلزم الخ وذلك لان على لا يخ امان بان يكون ممسحا او

لم يكن فان كان ممسحا كان الامكان العام واجبا مفروضه

استناع عنه وان لم يكن ممسحا فاما ان يكون واجبا او ممكنا

وعلى التقديرين يكون ممكنا بالامكان العام فليقع نقه برعده

يلزم وجوده وفلك في وكل امر يلزم مفروضه على في يكون واجبا

لثانيه فاما ان العام الواجب لثانيه **حلتها** لا يلزم من كون الامكان العام

الواجب التحقق لو موصوف كذلك وجوده وليس كذلك فقد وضع

ما ليس عليه لكونه الامكان واجبا مكان العلم **فهي** كلاً

كانت الاربع موجودة فالثلاثة موجودة وكل كانت الثلاثة

موجودة ففرد في شئ كل كانت الاربع فرد **حلها**
موجودة

الفرد والكبرى وي قولنا كل كانت الثلاثة موجودة فرد

فرد راجع الى الثلاثة فيكون معنى الكبرى كل كانت الثلاثة

موجودة فرد وهذا الحق **منها** الزوج عند وكل
ينبغي ان الزوج اما زوج واما فرد

عند اما زوج واما فرد فليتم انقسام الزوج الى الزوج وا

لفرد وهو **حلها** قولنا الزوج اما زوج واما فرد

منفصلة حقيقة فيكون احدا جزاء صادقا فقطح لا

يلزم انقسام الزوج الى الزوج والفرد اما يلزم ان كان كل فرد

٨
فجزاء وليكون كذلك **منها** الكلمة غير منقسمه الى الاك
صادقا

والفعل والحرف والا لا تقسم واحد في الثلاثة الا الثلاثة وذلك

بطريق وانما قلنا ان الكلمة لو انقسمت اليها لزم انقسام احدها

اليها لان كل ما صدق عليه الكلمة صدق عليه احدا وكل ما صدق عليه

احدا صدق عليه الكل وانقسام احدا ليساويين الى اثنا عشر **انقسام**
الكلمة ثمانية

انقسام احدا اليها فحينئذ يكون قسمه وهو مال

حلها المسألة للكلمة احدا لا على التعيين واحدا

لا على التعيين منقسم الى الثلاثة ولا استثناء في ذلك **منها**

ان الاثنى وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان فيجب ان

انقسام المسألة الى اثنا عشر انقسمت الكلمة ثمانية

الاذن واحده حيوان فليكن ان لا يكون غير الاذن حيوانا

حلتها ان الصفة مركبة فقولنا ان الاذن ضاحك ولا

من غير الاذن بضاحك والثانية لا مدخل لها في النتائج

اذ الصفة النكاح السهل الاول غير منته **منها** زيد اناء

والاذن كل شيء ان زيد كل **حلتها** وفي عدم كواكب

كلية اذ لا يصدق كل اذن كل **منها** ان الاذن انه شعر

وكل شعر ليس بشيء اذ الاذن اثبت **حلتها** وفي العدة

تكرار الاوحد وهو **منها** زيد كل لانه اذن والاذن

كل فزيد كل لان الكلية لازمة للاذن والاذن لازم لزيد الكلية

فالكلية لازمة لزيد لان اللازم اللازم للشيء لازم لذلك

الشيء ولا يخفى ان هذه المغالطة تثبت اجتماع النقيضين

وهو اجتماع الكلية والجزئية في زيد فبما **حلتها** اذ الكلية

لازمة للاذن فرضيت انه متفعل والاذن لازم لزيد لان

هذه الهيئته **منها** زيد حماد لانه متصف بالجمية المطلقة

فيلبث عنه عدم الجمية المطلقة والا لا جمع النقيضان

فيلبث عنه عدم المطلقة الجمية الحادية لان سبب العلم يستلزم

سبب الخاص فينتصف بالجمية الحادية والا لا يقع النقيضان

فيكون زيد حماد ولا يخفى انه يمكن اثبات كل ما يكون في الزهن

لا في الخارج بانه يكون في الخارج بهذه المغالطة بان يقال

اذا كان شئ من الاشياء في ذهن فقط كان في الخارج ايضا

لا منصف بالوجود ^{مطلقا} فيسلب عنه عدمه ^{مطلقا} والآلا

جميع النقيضات ^{الوجود} واذا سلب عنه الوجود ^{العدم} سلب عنه عدمه

الخارجي لان سلب الاعم يستلزم سلب ^{العدم} الاخص فينصف بالوجود

الخارجي والا لا يقع النقيضان **حلها** بعض الاعم

اخص من بعض الاخص كما قرئ في موضع **منها** المدعى

ثابت لان عدم يتوقف على تحقق نقبضه وتحقق نقبضه

موقوف على عدم المدعى فيكون المدعى ثابتا والا يلزم الدك

الدك **حلها** منع التوقف بطريق التقيد فلا يكون

حالا **منها** حصول الشيء في الحل لو كان وجوده بالاعتقاد

الحل لانه عرض للمحصل وهو ليس في سلسل

حلها حصول المحصول نفس المحصول لا امر اخر لانه في

حصوله الحصول اخر في نفس الامر بل يعتبره العقل في

لم يعتبر ينقطع ويبرز بل في الاعداد كما يقال بل

للوحد انه نصف الاثنين والنصف انه ثلث الثلاثة

ولثلث انه ربع الاربعة ويكون الا غير الزمانية **منها** اجتماع

النقيضين جائز اذ يكون بعض الموجود معدوم فيجمع ^{الوجود}



والعدم **حلها** لا يمكن تجاوز ذلك على الاطلاق بل ينبغي

ما صدق عليه انه موجود في الجملة فهو معدوم في الجملة وبهذا يتبين

سلب الشيء عن نفسه او سلبه لانه كما يقال بعض الموجود ليس

بموجود او معدوم **عنها** لا يجوز ان يكون شيء من الاشياء والا

يلزم التمسك اما الملازمة فلانه لو وجد شيء مما لو وجد شيئا

غير متناهية اذ لو وجد زيد مثلاً لو وجد زيد وحيث علمه

ومجموع العلم والمعلوم فيكون الموجود ثلاثة ^{اشياء} ثم نقول

هذه الاشياء ومجموعها فيكون الموجود اربعاً ثم نقول

هذه الاشياء ومجموعها فيكون خمسة على هذا القياس

حتى ينتهي **حلها** لا يمكن نزول ذلك وانما يلزم ان لو كان بهذه

الاشياء موجودات خارجة وليكن ذلك فان الموجود منها ليس الا ثلاثة

وهو **عنها** لا يجوز وجود شيء من الاشياء ايضاً لان وجوده بعد

وجود الجزء الاخر من علمه التامة وهو ^{لا} وجود الجزء المذكور

بعد وجود الجزء من علمه التامة وبذلكنا يلزم التمسك **حلها** لا يمكن

ذلك لجواز ان يكون الجزء الاخر عدماً **عنها** ان هذا الشيء

الموجود معدوم لانه يصدق عليه انه معدوم المثل فينبغي

ان يصدق عليه انه معدوم والا يلزم صدق القيد بدون

المطلق فيكون معدوماً ولا يخفى ان هذه المغالطة تنفي

اجتماع النقيضين وهو اجتماع الوجود والعدم **حلها**

المتبادر من العدم ما سلب عنه الوجود وهو بهذا المعنى

ليس مطابقة بالقياس الى العدم والمثل والاعم منه العدم بمعنى

ما سلب عنه شيء سواء كان الوجود او المثل او غيرها وا

لعدم بهذا المعنى يصدق عليه الوجود لكنه ليس بمعنى حقيقياً

قائل والم اعلم بالصواب فتدبر

المغالطات مع اجوبتنا المنجية

الى المولى المدقق والمجرب

المدقق السيد حسن

الجبيني البير

Copyright © King Saud University

عبد السميع الجبار 2 بلدة سليمان بن جندب الفاضل النجفي

ادام الله في حقه الف والثلثة بعد عظم

وثلاثة عشر

المررة